مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٧٠**

الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٢/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيد بليس
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغرهي
	شيلي	السيد ليانوس
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد فليس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/665)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/665)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى الوثيقة S/2014/665، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية صون اتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٤. ويشدد المجلس على أنه رغم التحديات الأمنية الأخيرة وقيام قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بنقل معظم أفرادها بصفة مؤقتة عبر خط ‘ألفا’، يجب على كلا الطرفين أن يظلا ملتزمين بأحكام اتفاق فض الاشتباك وأن يتقيدا تماما بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات. ويحث المجلس أيضا كلا الطرفين على مواصلة تقديم الدعم إلى القوة خلال هذه الفترة التي تشتد فيها التهديدات الأمنية، وعلى توفير سبل المرور الآمن للقوة ولفريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وإعادة تموينهما عند الطلب.

”ويعيد مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه غير المشروط لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كما يعيد تأكيد أهمية الإبقاء على القوة كعامل من العوامل الحيوية لإحلال السلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط. ويلاحظ المجلس بقلق تدهور الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة بسبب النزاع السوري المتواصل والأنشطة التي تقوم بها عدة أطراف مسلحة غير حكومية، من ضمنها جبهة النصرة، وخطر ذلك على اتفاق فض الاشتباك وعلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين هناك. ويعترف المجلس، في هذا الصدد، بضرورة بذل جهود لتعديل وضع القوة بمرونة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال تعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر أثناء مواصلة القوة تنفيذ ولايتها، مع التشديد على أن الغاية النهائية هي عودة حفظة السلام إلى مواقعهم في منطقة عمليات القوة في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

”ويدين مجلس الأمن الأعمال العدائية التي تعرض لها مؤخرا حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة على يد الجماعات الإرهابية التي حدّد المجلس أسماءها والأطراف المسلحة غير الحكومية، ويشدد على أنه ما من مبرر على الإطلاق لشن تلك الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة واحتجازهم. ويشعر المجلس بالقلق العميق من أن إطلاق النار على مقربة من مواقع الأمم المتحدة ومخيماتها يزيد أيضا بدرجة كبيرة من الخطر الذي يتهدد أفراد الأمم المتحدة. ولهذا، فإن المجلس يطالب بمغادرة جميع الأطراف الأخرى غير قوة مراقبة فض الاشتباك لجميع مواقع القوة ومعبر القنيطرة، وإعادة مركبات حفظة السلام وأسلحتهم ومعداتهم الأخرى. ويكرر المجلس

التأكيد على وجوب احترام ولاية القوة وحيادها وعملياتها وسلامتها وأمنها. ويهيب المجلس بجميع الأطراف أن تسمح للقوة بالعمل بحرية، وأن تكفل الأمن التام لأفرادها والتنفيذ الكامل لاتفاق عام ١٩٧٤.

”ويشيد مجلس الأمن بحفظة السلام التابعين لقوة مراقبة فض الاشتباك وفريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لما أبدوه من شجاعة في مواجهة التهديدات والتحديات في منطقة العمليات، ويعرب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات. ويشير المجلس إلى أهمية الحفاظ على قوام القوة ومواردها الدفاعية عند المستوى اللازم للاضطلاع بولايتها الهامة والحفاظ على قدراتها في مجال الرد السريع ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهي قدرات ثبت أنه لا غنى عنها في مواجهة بيئة أمنية متغيرة.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء ذات النفوذ على أن تقنع الأطراف المسلحة غير الحكومية الناشطة في تلك المنطقة بضرورة العمل فورا على وقف جميع الأنشطة التي تعرض للخطر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان وتعيقهم عن أداء واجباتهم على النحو الذي اقتضاه مجلس الأمن. ويذَكّر مجلس الأمن بالتزام الدول الأعضاء بكفالة محاكمة كل من يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو تخطيطها أو إعدادها أو ارتكابها أو في دعم الأعمال الإرهابية ويشير إلى أهمية هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلعه، في غضون ٣٠ يوما، على آخر المستجدات المتعلقة بالخطوات اللازمة للحفاظ على قدرة قوة مراقبة فض الاشتباك على الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك الخيارات المتاحة لرصد وقف إطلاق النار والفصل بين القوات حتى في الظروف التي تحد فيها الأوضاع الأمنية من قدرة القوة على العمل بكامل طاقتها في منطقة الفصل والمنطقة المحدود السلاح في الجانب برافو، وأن يواصل إطلاع المجلس على السبل التي يمكنه من خلالها دعم مواصلة هذه المهمة الحيوية.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/19.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.